الفصل الخامس

العولمة وحضارة السوق

(١)

الأسرة وحضارة السوق

ليس صحيحا ما قاله الكثيرون عن مؤتمر الأمم المتحدة عن السكان والتنمية ، الذى عقد فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤ من أن الوثيقة الأساسية المعدة للمناقشة فى هذا المؤتمر ، تدعو إلى ممارسة الرذيلة والإجهاض والشذوذ الجنسى وممارسة الجنس خارج الزواج. ولكن الصحيح هو أن الوثيقة تبدى تسامحا غريبا إزاء هذا كله.

ومن ثم فليس صحيحا القول بأن الضجة الكبيرة التى ثارت حول هذا المؤتمر كانت ضجة مفتعلة أو ليست فى محلها أو أن الذين فجروها لابد أنهم لم يقرءوا الوثيقة. فالوثيقة خطيرة حقا مثلما زعم أنصارها ومعارضوها على السواء ، ولهذا فقد كانت وسوف تظل مدة طويلة ، جديرة بالمناقشة وتستحق ما ثار وسوف يثور حولها من جدل.

وأصارح القارئ بأنى لم أكن أتوقع قبل قراءة الوثيقة ، أن أجد فيها تعبيرا واضحا بهذه الدرجة عن مبدأ الحرية الفردية ، وأن تذهب إلى هذا الحد فى التساهل مع الميول والأهواء الشخصية. «الفرد» فى نظر وثيقة هذا المؤتمر هو الأساس ، ومصلحته ورغباته هى المعيار ، لا العائلة ولا الأمة ولا الدين ولا التقاليد ولا العرف. وكل ما تفرضه العائلة أو الأمة أو الدين أو التقاليد من قيود ، من حق الفرد التخلص منها ، والوثيقة تقف معه فى محاولة الفرار من هذه القيود.

على ضوء هذا يمكن أن نفهم موقف الوثيقة من الحرية الجنسية والشذوذ الجنسى والإجهاض. فالوثيقة نادرا ما يرد فيها لفظ «العائلة» أو «الأسرة» ، إلا عندما تشير إلى تنظيم الأسرة ، والمقصود بهذا ، كما هو معروف ، شيء لا يكاد يكون ذا علاقة بالأسرة.

وتفضل الوثيقة ، كبديل للفظ العائلة أو الأسرة ، أن تستخدم ألفاظا ذات معان مرنة للغاية تشمل أى شخصية ، دون الالتزام بأن يكون أحد الطرفين ذكرا والآخر امرأة ، فتحاول الوثيقة قدر الإمكان تجنب استخدام لفظ «الزوجين» وتفضل عليه لفظ «قرينين» (couple)، ويندر فى الوثيقة أن يرد لفظ «الزواج» ، وعندما تتكلم عن ممارسة الجنس لا تفترض وجود زواج ، بل تحرص باستمرار ، كلما جاء لفظ (قرينين couple) ، أن تضيف على الفور لفظ الفرد «أو الأفراد» (individuals) إذ ليس من الضرورى فى نظر الوثيقة أن تكون ممارسة الجنس هى دائما بين نفس الشخصين أو القرينين. وهى عندما تتكلم عن وسائل مكافحة مرض الإيدز لا تذكر من بين هذه الوسائل ، العفة الجنسية ، أو الامتناع عن ممارسة الجنس خارج نطاق الزواج. والوثيقة تتكلم بإسهاب غريب عن ممارسة الجنس بين المراهقين دون أن تبدر منها أى عبارة تدل على الاستهجان ، وفى نفس الوقت تعبر الوثيقة بصراحة عن استهجانها للزواج المبكر ، وتفترض (رغبة فى تخفيض معدل نمو السكان) أنه كلما تأخر سن الزواج كان هذا أفضل. لا شك إذن أن ممارسة الجنس بين المراهقين هى فى نظر الوثيقة ، ممارسة خارج نطاق الزواج ، ومع هذا فهى تتكلم عنه وكأنه شيء لا تشوبه شائبة: المهم فقط أن يتجنب المراهقون الوقوع فى الأمراض ، وهذا يتطلب توعيتهم وتقديم

الخدمات لهم المتعلقة بممارسة الجنس ومنع الحمل ، وتوفير منتهى السرية لهم ، واحترام حقهم فى الاحتفاظ بنشاطهم الجنسى سرا عن الجميع !

أما الإجهاض ، فالوثيقة وإن كانت لا تدعو إليه ، وتفضل عدم الاحتياج إليه ، فإنها لا تدينه ، حتى لو لم يكن فى الحمل أى خطر على الأم ، مادام «إجهاضا آمنا» أى المهم فقط فى نظر الوثيقة هو ألا يهدد الإجهاض حياة الأم ، وفيما عدا هذا فإنه لا غبار عليه.

والوثيقة تستخدم عبارة «الأمومة المبكرة» دون تمييز بين ما إذا كانت قد حدثت فى نطاق الزواج أو خارجه ، والشىء الوحيد الذى تستهجنه الوثيقة فى هذه الأمومة المبكرة ، فيما يبدو ، هو أنها تزيد من معدل نمو السكان ، كما أنها تقيد فرص الأم فى العمل والمساهمة فى الإنتاج!

الحرية الفردية إذن ، وإلى آخر مداها ، هى الفلسفة الكامنة وراء وثيقة مؤتمر السكان والتنمية. ومن حق واضعى الوثيقة ، بالطبع ، أن يتبنوا من الفلسفات الاجتماعية ما شاءوا ، ولكن ليس من حقهم أن يقدموها للعالم وكأنها تعبير عن موقف إنسانى عام ، يمثل آخر مراحل التقدم البشرى . هذا هو المرفوض. فلتعبر كل أمة أو حضارة عن قيمها كما تشاء ، ولكن ليس من حقها أن تصور قيمها الخاصة وكأنها «قيم الإنسان» فى أى مكان وزمان. وقد ساعد على الوقوع فى هذا الخطأ ، للأسف ، وعلى سهولة خداع الكثيرين من قراء الوثيقة ، اللغة التى كتبت بها ، وهى لغة تقارير الأمم المتحدة بوجه عام ، التى سماها البعض بحق (unspeak) تشبيها لها بما أسماه جورج أورويل (new

(speak أو «اللغة الجديدة» ، فى الملحق الذى أرفقه بروايته الشهيرة (١٩٨٤) ، وكان يقصد بهذه اللغة الجديدة ما يمكن أن يشيع فى المستقبل من طريقة فى الكلام والكتابة ، عندما تسود الديكتاتورية فى المجتمع التكنولوجى المتقدم ، وتفرض على الناس طريقة فى التفكير تخدم مصالح الفئة الحاكمة وتستأصل من الفكر الإنسانى الأفكار القديمة عن العدل والجمال والحرية.. الخ ، وتغرس معانى جديدة تماما لهذه الكلمات ومناقضة للمعانى القديمة وإن كانت لا تزال تعبر عنها بنفس التعبيرات . «لغة الأمم المتحدة» هذه التى كتبت بها الوثيقة ، أقل ما يمكن أن توصف به هو أنها لغة »لزجة« لا طعم لها ولا رائحة ، يختار أصحابها ألفاظهم بعناية فائقة توحى لقارئها بأن مضمونها هو مجرد تحصيل حاصل ، أو من قبيل البديهيات ، أو توحى بأنها لغة محايدة ، مع أن هذا الحياد المصطنع نفسه هو الذى يؤدى إلى تهريب قيم خاصة بمجتمع معين إلى غيره. مثال ذلك هو ما أشرنا إليه حالا من استخدام لفظ «قرينين» (couple) بدلا من زوجين . فلفظ «قرينين» أكثر حيادا ، لأنه لا يفترض رباطا قانونيا معينا ، ولكن حياده هذا هو الذى يجعل الشذوذ الجنسى والعلاقات الجنسية دون زواج أمرا مقبولا وجائزا لدى كاتب الوثيقة وقارئيها.

ومن الواضح أن وثيقة مؤتمر السكان ، بتبنيها مبدأ الحرية الفردية فى العلاقات الاجتماعية وبين الجنسين ، إلى هذا المدى البعيد ، إنما تحاول أن تستميل إليها جماعات ضغط مهمة ، وتزداد قوتها يوما بعد يوم فى المجتمعات الغربية الراهنة ، وعلى الأخص الحركات النسوية الحديثة

التى ترفع شعار تحرير المرأة وتفهمه فهما خاصا ، والحركات المعبرة عن الشواذ جنسيا . فهذه الجماعات والحركات تبارك كل هذا الذى تعبر عنه الوثيقة من تسامح مع الحرية الجنسية خارج نطاق الزواج ، ومع حرية الإجهاض ، ومع الشواذ جنسيا ، فضلا عما تتضمنه الوثيقة من عبارات متكررة ، فى كل فرصة تسنح لذلك ، عن ضرورة التسوية بين الرجل والمرأة.

إن الدعوة إلى المساواة فى بعض الظروف تصبح واضحة الفساد والخطل، كما فى المثال الواقعى التالى الذى يتعلق بحكم صدر منذ وقت ليس بالبعيد من إحدى محاكم نيويورك يقضى بالمساواة فى المعاملة بين الرجل والمرأة فى أمر غريب حقا . وأصل القضية أن امرأة صعدت إلى إحدى سيارات النقل العام فى مدينة نيويورك وهى عارية الصدر تماما ، فتعرض لها بعض الركاب بالنقد مما انتهى إلى تدخل الشرطة حيث اعتبر تصرف المرأة تصرفا غير لائق . رفعت المرأة دعوى ضد الشركة تطالب بالتعويض على أساس أن تعرض الشرطة لها فى هذا الأمر ، يدخل فى باب التمييز فى المعاملة بين الرجل والمرأة ، وهو تمييز منعه الدستور ، إذ مادام يسمح للرجل بركوب السيارات العامة وهو عارى الصدر ، دون أن يتعرض له أحد ، فالواجب أن يكون كذلك الموقف من المرأة. والمدهش أن المحكمة أخذت بدعواها وحكمت لها ضد الشرطة ، ومن ثم أصبح من المسموح به، من الآن فصاعدًا ، أن تسير النساء عاريات الصدور فى الطريق العام والسيارات العامة.. الخ.

الحكم واضح الفساد ، ولكنه يعكس اتجاها متزايد القوة لدى الرأى العام الأمريكى ، ويفهم المساواة والعدالة بين الرجل والمرأة هذا الفهم الغريب.

وأخشى أن وثيقة مؤتمر السكان ، وإن لم تكن قد وصلت بعد إلى هذا الحد ، فإنها توحى بأنها على وشك أن تصل إليه . ففى الوثيقة عبارات عن ضرورة اشتراك الرجل فى الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال ، أسوة بالنساء ، دون أن تأخذ فى الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للرجال والنساء فى المجتمعات المختلفة ، وكأن الهدف الأسمى ، فى نظر الوثيقة ، هو تمكين المرأة من العمل خارج المنزل . ولكن إطلاق حرية النساء فى العمل خارج المنزل لا يعنى أن عمل النساء فى الخارج ، بأجر ، ولحساب الغير ، هو بالضرورة أكثر تحقيقا للرفاهية الاجتماعية ، فى جميع الأحوال ، وفى نظر جميع الأسر ، من عمل المرأة داخل المنزل ، دون أجر ، وفى خدمة أسرتها. إن هذه النظرة التى تسود وثيقة مؤتمر السكان ، تتفق بالطبع ، تمام الاتفاق، مع اعتبارها الأسرة الصغيرة ، دائما وفى جميع الأحوال ، أكثر تحقيقا للرفاهية من الأسرة الكبيرة ، وأن ارتفاع متوسط دخل الفرد ، هو أهم عامل من عوامل الرفاهية ، تتضاءل إلى جانبه أى اعتبارات أخرى تتعلق بالعلاقات الأسرية أو غيرها.

□□□

إذا تأملنا نمط التفكير الكامن وراء كل هذه المواقف التى تعبر عنها وثيقة مؤتمر السكان ، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أنها كلها تعبر عما يمكن تسميته «حضارة السوق» أى الحضارة (أو نمط الحياة) التى بزغت فى أوربا الغربية منذ نحو ثلاثة قرون أو أكثر قليلا ، ونمت وترعرعت ولا تزال تنمو وتترعرع ، والتى تتسم بسيادة قيم البيع والشراء ، والإدراج المتزايد للأشياء والعلاقات داخل نطاق «السوق» ، بحيث تزيد يوما بعد

يوم ، الأشياء والعلاقات التى تباع وتشترى ، والتى يقبض مقابلها ثمن بعد أن كانت تبذل بلا مقابل.

□□□

لفت نظرى فى زيارتى الأخيرة لإحدى البلاد الأوربية كثرة عدد السيارات الفاخرة التى يقودها شباب صغار السن لا تتعدى أعمارهم العشرين ، والظاهرة لم تعد غريبة على بلادنا نحن ، ولكنها تنتشر بسرعة أكبر فى الدول الغنية. وهى تذكرك بظاهرة أعم هى ميل المنتجات السلعية والخدمات ، أكثر فأكثر إلى تلبية رغبات صغار السن. يظهر ذلك فى نوع المأكولات والملابس والمطاعم ، كما يظهر فى أنماط الموسيقى والغناء الشائعة وموضوعات الأفلام والمسرحيات والبرامج التليفزيونية ومختلف أنواع الترفيه. نلاحظ أيضا ، وبالتالى ، اتجاه مختلف أنواع الإعلان إلى الاهتمام ، أكثر فأكثر ، بجذب أنظار الشباب وصغار السن. وفى نفس الوقت نلاحظ اتجاها متزايدا إلى استقلال صغار السن عن عائلاتهم ، سواء استمروا فى سكنى نفس البيت أو استقلوا بالسكن أيضا . من المستفيد من كل هذا إلا بائعو السلع؟ هؤلاء الذين يستطيعون الآن بيع ثلاث سيارات بدلا من سيارة واحدة ، وثلاثة أجهزة تليفزيون أو فيديو بدلا من جهاز واحد.. الخ. إنهم أيضا المستفيدون من تشجيع صغار السن على المطالبة بإشباع أى ميول أو أهواء قد تخطر لهم ، إذ لكل من هذه الميول والأهواء سلع وخدمات جديدة متصلة بها ، فيزيد الطلب وتروج المنتجات وتتضاعف الأرباح. ولكن أى هذه الميول والأهواء أقوى وأكثر استبدادا بالنفس من الميول الجنسية؟ إذن فلتشجع هذه الميول إلى أقصى حد ، ولتطلق حرية ممارسة الجنس من أية قيود ، بل وليقبل

الشواذ جنسيا وليرحب بهم ، رجالا ونساء ، تحت شعار الحرية وعدم التمييز!

ما الذى حدث إذن؟ تفكيك متزايد للعائلة إلى أجزائها ، وتشجيع كل جزء منها على الاستقلال ، تحت شعار مزيد من الحرية ، والتخلص من أية قيود ، والحقيقة أن المقصود هو جر الجميع إلى الوقوع فى فخ «السوق» ، أى مزيد من البيع والشراء.

□□□

إن من الممكن أن نرى فى كل التطورات نحو مزيد من الحرية ، والانطلاق من قيود الأسرة والمجتمع والوطن والدين ، استمرارا لنفس الاتجاه القديم الذى بدأ مع بزوغ الرأسمالية . بدأ «بتحرير» الفرد من قيود الإقطاع ، حتى يعمل «بحرية» فى خدمة صاحب العمل فى التجارة أو الصناعة ، وانتهى «بتحرير» الفرد من «قيود» الأسرة والزواج ، لكى يمارس ميوله الجنسية بمنتهى «الحرية» . وكما جرى الترويج لخطوات «التحرير» الأولى بنشر أفكار لا أساس علميا لها مثل أن الناس يولدون متساوين (مع أن العكس قد يكون هو الأقرب إلى الصحة) ، يجرى الآن الترويج للحرية الجنسية وتفكيك الأسرة بنشر أفكار هى بدورها قليلة الحظ من العلم ، كإنكار أى اعتبار بيولوجى يبرر التمييز بين المرأة والرجل ، مع الزعم فى نفس الوقت بأن الشذوذ الجنسى له أساس بيولوجى!

إن وثيقة مؤتمر السكان الأخيرة يمكن أن تقرأ على أنها انعكاس وتعبير مباشر عن «حضارة السوق» : دع كل شىء لقوى السوق وخلص الأفراد ، ذكورا وإناثا ، من قيود التقاليد والدين ، واتركهم «أحرارا»

ليقعوا «مختارين» فى قيود نظام السوق. دع المرأة تخرج من سجن العرف والتقاليد لتدخل سجن السوق «بمطلق الحرية» ، ودع الأولاد والبنات يمارسون الجنس منذ العاشرة ، وأيا كان نوع هذه الممارسة ، طبيعيا أو غير طبيعى ، أخلاقيا أو غير أخلاقى ، فهذا يجعلهم فريسة سهلة لقوى السوق ويعظم الأرباح. فالفرد المتخلص من قيود الأسرة والدين والوطن والأخلاق ، هو أسهل فريسة لقوى السوق ، وهيئة الأمم المتحدة ، التى نظمت المؤتمر الأخير ، قد أصبحت ، للأسف الخادم المطيع لهذه القوى!

obeikandl.com

(٢)
عالم ثالث .. «للفرجة»

منذ نحو عشرين عاما بدأت تتردد نغمة معينة فى الكتابات الاقتصادية عن العالم الثالث، مؤداها أن العالم الصناعى، أو المتقدم، آخذ شيئا فشيئا فى «الاستغناء عن العالم الثالث» وأن هذا العالم الثالث يصيبه يوما بعد يوم المزيد من «التهميش»، أى الابتعاد عن المجرى الرئيسى للاقتصاد العالمى والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجى، وأن دوره فى العلاقات الاقتصادية الدولية سيميل مع الأيام، إلى التضاؤل والانكماش، بينما تزيد العلاقات قوة بين الدول الصناعية بعضها بعضا.

كان من أوائل القائلين بهذه الفكرة اقتصادى كبير ذائع الصيت، هو الأستاذ آرثر لويس، وهو من أكبر الكتاب فى قضايا التنمية والعالم الثالث، وحصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد فى أواخر السبعينات. فمنذ نحو عشرين عاما، ألقى محاضرة قال فيها:

«من المألوف هذه الأيام أن يعتقد المرء بأن رخاء البلاد الصناعية يعتمد على استغلاله للبلاد المتخلفة، ولكن الواقع هو أنك لو جمعت كل صادرات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية لما بلغ مجموعها أكثر من ٣,٥٪ من مجموع الدخل القومى للبلاد الصناعية. فلو تصورنا أن آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية قد غرقت كلها تحت سطح البحر، لما أثر ذلك تأثيرا يذكر على الرخاء الحاضر أو المستقبل لأوروبا وأميركا الشمالية».

ومنذ ذلك الحين أخذت هذه النغمة تتكرر وتزداد قوة، وان اتخذ التعبير عنها صورا متعددة، حتى بدأ يصدقها الكثيرون من كتاب العالم

الثالث نفسه، على الرغم من أنها ، فى رأيى ، تحمل من البطلان أكثر مما تحمل من الصدق، ولكن ليس من الصعب أن ندرك سبب شيوعها وانتشارها.

فهناك أولا: ما أصاب التنمية فى العالم الثالث - من انتكاسات منذ أوائل السبعينات باستثناء حفنة الدول الشهيرة فى جنوب شرقى آسيا) ، بعد أن كان مسار التنمية فى الستينات مشجعا وباعثا على الأمل .

وهناك ثانيا: الثورة التكنولوجية الجبارة التى شهدها الغرب خلال ربع القرن الماضى، وتخلفت عنها بشكل ملحوظ بلاد العالم الثالث الفقيرة ، ثم جاءت الثمانينات فزادت الطين بلة، إذ أنه، باستثناء عدد صغير جدا من الدول، معظمها فى جنوب وجنوب شرقى آسيا ، كادت عجلة التنمية أن تتوقف فى سائر مناطق العالم الثالث حتى شاع اعتبار عقد الثمانينات بمثابة «العقد الضائع» من عمر التنمية.

أدت الثورة التكنولوجية فى الغرب، إضافة إلى ازدياد اتساع الفجوة بين العالم المتقدم والعالم الثالث، إلى انخفاض أهمية عدد كبير من المواد الأولية الطبيعية التى كان العالم المتقدم يعتمد فى الحصول عليها اعتمادا أساسيا على العالم الثالث . فما كانت تنتجه الطبيعة وحدها أصبح الإنسان قادرا، بما يتوافر له من علم وتكنولوجيا، على إنتاجه، مقتصدا فى كمية المواد الأولية التى يحتاج إليها، سواء باستبدال مادة بمادة أخرى، أو بإطالة عمر ما يستخدمه من مواد، أو بإعادة تدوير ما سبق استخدامه.. الخ. ناهيك عن أنه مع استمرار ارتفاع مستويات المعيشة فى الغرب، تقل بالتدريج القيمة النسبية للمنتجات الغذائية والسلع الضرورية

فى مجموع ما تستهلكه وتستورده الدول المتقدمة، وهذه المنتجات تحتل قدرا كبيرا من الأهمية من منظور العالم الثالث ونسبة مهمة من صادراته.

كل هذا صحيح، ولكن شيئا واحدا على الأقل لا تنخفض فى صدده أهمية العالم الثالث، منظورا إليه من العالم الصناعى المتقدم. قد تكون أهميتنا «كمنتجين» آخذة حقا فى الانخفاض، ولكن ليست كذلك أهميتنا «كمستهلكين» ، وعلى الأخص كمستهلكين للأسلحة. قد تكون وظيفتنا «الإنتاجية» فى الاقتصاد العالمى، آخذة فى الانخفاض حقا، ولكن ليست كذلك وظيفتنا «الاستهلاكية». قد يقال، ردا على ذلك: وكيف يكون العالم الثالث مستهلكا من دون أن يكون منتجا؟ إن أهميتك كمستهلك مرتبطة أشد الارتباط بأهميتك كمنتج، إذ أن حجم استهلاكك يتوقف فى نهاية الأمر على حجم إنتاجك، ولا يمكن أن تستمر فى الاستهلاك من دون أن يكون لديك القدرة على دفع ثمن ما تستهلكه. وردى على ذلك يكمن فى أمور عدة:

الأول: أن هذا صحيح فى المدى الطويل، وليس بالضرورة فى المدى القصير، فأنا أستطيع أن أتحملك كمستهلك لفترة ما، بصرف النظر عن ضعف إنتاجك وضآلة قوتك الشرائية، وأعوض ذلك بما أعطيه لك من قروض، وهذا بالطبع يفسر جزءا كبيرا من القروض التى أغرقت بها الدول المتقدمة فقراء الدول من العالم الثالث. أما فى المدى الطويل فإن من الممكن للدول المتقدمة أن تلجأ إلى واحد من الحلول الأخرى التالية.

الحل الثانى: هو أن تمارس الضغوط على بعض بلاد العالم الثالث التى تنتج سلعة مرغوبة ومطلوبة كالبترول مثلا، لإجبارها على تمويل

مشتريات دولة أخرى فى العالم الثالث أيضا ولكنها أقل قدرة على الشراء.

الحل الثالث: هو أن تجبر دول العالم الثالث على «بيع الأصول» أى أن تجبر على تسديد ديونها عن طريق التخلى عن ممتلكاتها للغير. إن هذا يفسر لنا جزءا كبيرا من حملة «التخصيصية» أو «الخصخصة» أى عرض ما تملكه الدولة للبيع للقطاع الخاص، وطنيا كان أو أجنبيا. فقد لا يكون هذا ، فى جزء كبير منه، إلا طريقة لتسديد ديون لم يتم عقدها بسبب حاجة المقترض إلى المال، لكى يشترى ما يحتاجه من سلع ضرورية، بل بسبب حاجة المقرض إلى البيع، لتصريف سلع لا يجد من يشتريها.

وأخيرا فإن هناك حلا رابعا: يولد دخلا، ويزيد القدرة الشرائية، من دون أن يرتبط ذلك بزيادة حقيقية فى القدرة الإنتاجية . فأنت قد تكون معدما، وغير قادر على إنتاج أى شىء على الإطلاق ولكنك قد تكون مع ذلك صالحا «للفرجة» ، لدرجة أن كثيرين قد يكونون على استعداد لإعطائك مالا لمجرد التفرج عليك . وهذه هى السياحة، وهى قد تصبح مصدرا للدخل لا يستهان به، يمكن أن ينفق على شراء ما تحتاج وما لا تحتاج إليه، من السيارات إلى الأسلحة . لا عجب إذا أن أصبح الاهتمام بتنمية السياحة من أكثر ما تنصح به الدول المتقدمة دول العالم الثالث الفقيرة.

(٣)

ماذا حدث للرياضة ؟

إن متابعة ما يجرى خلال الدورات الأولمبية والتفكير فيما طرأ على الألعاب الأولمبية خلال القرن الماضى، منذ عادت إلى الوجود فى ١٨٩٦، يثيران كثيرا من الخواطر عما طرأ على العالم من تغير خلال هذه المائة عام.

أول ما يطرأ على الذهن هو أن كل شىء قد أصبح أكبر مما كان، وأكثر مما كان. عندما بدأت الألعاب الأولمبية من جديد وعقدت دورة ١٨٩٦ فى أثينا، كان عدد الدول المشتركة ١٣ دولة، وكان عدد الرياضيين جميعا، فى جميع الألعاب الممثلة فيها ٣١١ شخصا، ولم تزد هذه الألعاب عن ثمانية. كان أقصى عدد يمكن أن يشاهد الألعاب ويتابع ما يجرى فى الدورة أربعين ألف شخص، هم الذين اكتظ بهم الإستاد فى أثينا. أما فى الدورة الخامسة والعشرين التى انعقدت فى برشلونة فى ١٩٩٢ مثلا ، فقد أصبح عدد الدول المشتركة ١٧٢ دولة، وعدد الرياضيين المشتركين عشرة آلاف، يؤدون ٢٨ لعبة، ويتفرج عليهم عدا الأربعمائة ألف شخص المجتمعين فى إستاد برشلونة، عدد يقدر بما يزيد على بليون (ألف مليون) نسمة يتفرجون عليهم من خلال شاشة التليفزيون.

عن طريق التليفزيون يستطيع المشاهد أن يرى المنظر الواحد معروضا بسرعة وببطء، من الأمام ومن الخلف، من بعيد ومن قريب، وأن يرى ملامح المتسابق وهو يستعد، ثم وهو يؤدى اللعبة، ثم وهو يتلقى الميدالية

ثم وهو يبكى لدى رؤية علم دولته يصعد إلى السماء، ويسمع نشيده الوطنى يعزف ليسمعه معه بليون نسمة فى جميع أنحاء الأرض.

لا عجب أن المدينة التى تختار لتجرى على أرضها الدورة، مرة كل أربع سنوات، يعتبر هذا الاختيار بمثابة نعمة تلقى إليها من السماء ولا تعادلها نعمة. فيقال عن أهل برشلونة عندما سمعوا منذ عدة سنوات خبر اختيار مدينتهم للدورة الأولمبية التالية، خرج منهم عشرات الألوف إلى الشوارع يهللون ويرقصون ، وقضوا السنوات التالية يبنون ويوسعون ويجملون مدينتهم، وكان من بين ما بنوه، غير المبانى التى ستستضيف الزوار والرياضيين، والملاعب التى ستجرى فيها المباريات، مطار جديد وطريق دائرى جديد يحيط بالمدينة كلها. ولم لا؟ إن الدورة الأولمبية أصبحت مصدرا للثروة والدخل والعمالة لا يستهان به، فضلا عن الشهرة وذيوع الصيت. لقد قدر ما حققه التليفزيون الأسبانى من دخل بسبب الدورة بنحو ٦٣٣ مليون دولار، وأن ثلثى هذا المبلغ ذهب إلى مدينة برشلونة، وأن شركة سيات، التى عهد إليها بمهمة توفير وسائل المواصلات، قامت بتدريب ما لا يقل عن ٣٢ ألف شخص على الأعمال الموكولة إليهم، وأن زوار المدينة الذين أتوا إليها بسبب الدورة يزيد عددهم عن مليون شخص، منهم من الصحفيين فقط عدد يزيد على العشرين ألفا.

من الممكن أن يمضى المرء فى استعراض أرقام من هذا النوع إلى ما لا نهاية. ولكن الأرقام السابقة تكفى لتذكيرنا من جديد أن العالم يسير كل يوم إلى الأكبر والأكثر والأضخم، وأن كل هذا قد حدث بسبب الثورة التكنولوجية. إن التقدم التكنولوجى الذى أحرزه العالم خلال المائة سنة الماضية هو الذى سمح بأن يجتمع كل هؤلاء الناس، الآتين من كل

أطراف الأرض، في مدينة واحدة، وهو الذى سمح لأصغر دولة أو أمة أن تساهم فيما كان حكرا على عدد محدود من الأمم، وهو الذى سمح لأفقر فلاح فى أصغر قرية فى أفريقيا بأن يسمع ويشاهد ما يجرى، دقيقة بدقيقة، فى المدينة الأسبانية العريقة . ولكن الأمر لا يقتصر على هذا. إن هذه الثورة التكنولوجية قد ساهمت مساهمة عظيمة، وتساهم كل يوم فى تقليل الفوارق بين الناس: بين الأسود والأبيض، بين الأفريقى والآسيوى والأوربى والأمريكى، بين الرجال والنساء، وبين الفقير والغنى . إن هذه الثورة التكنولوجية لم تسمح فقط لأفقر فلاح فى أقصى أطراف الأرض بالمشاركة فى هذا المهرجان العظيم، ولو بالتفرج عليه، ولكنها هى أيضا التى سمحت لهذا العدد من الرياضيين السود بأن يشاركوا فى المهرجان على قدم المساواة مع زملائهم من ذوى الألوان الأخرى، بل وبأن يقوموا بتمثيل البلاد الصناعية نفسها، فإذا بالأمريكى الأسود يتنافس مع الفرنسى الأسود، أو البريطانى الأسود، فى هذه الرياضة أو تلك، ثم يقف الأمريكيون، من مختلف الألوان، أو الفرنسيون من مختلف الألوان، ليصفقوا لممثلهم الفائز بصرف النظر عن لون بشرته. وقل مثل ذلك عن مشاركة المرأة، بمنتهى الحرية ، ودون أدنى شعور بالدونية، فى أكثر ما يساهم به الرجل من ألعاب. إن النشاط الرياضى له بالطبع فضل كبير فى تحقيق هذه المساواة، ولكن الثورة التكنولوجية هى التى سمحت لهذا العدد الغفير من الناس، بتحقيق درجة كافية من ارتفاع الدخل سمح للفقير الأسود أو الأبيض، الأفريقى أو الأوربى، بأن يظهر قدراته ويحصل على قدر كاف من الفراغ يسمح له بالاشتراك فى هذه الألعاب . وقل مثل ذلك عما قدمته الثورة التكنولوجية للمرأة من فرص التقدم والتعليم وقدر أكبر من الفراغ.

ولكن للأمر للأسف وجها آخر لا يمكن التغاضى عنه. إن هذا الاتجاه نفسه، إلى الأكبر والأكثر والأضخم، هو الذى جعل للمال هذه السطوة. إذ لا يمكن أن نتصور أن يصل عدد المتفرجين إلى بليون شخص، ولا يطالب الرياضى البطل، بنصيب فيما يدره هذا من أرباح. ولا يمكن أن نتصور أن تجلب الإعلانات كل هذه الملايين من الدولارات، دون أن يرضخ الرياضيون لإغراء أن يتحولوا هم أنفسهم إلى مروجين للسلع، ولو كانت سلعا تافهة أو حتى سلعا مضرة. لقد كان الرياضى منذ ثلاثين أو أربعين عاما يطرد من اللعب ويحرم من الاشتراك فى المسابقات إذا ثبت أنه يتكسب من الرياضة. الآن انظر إلى ما يحصل عليه الرياضى الناجح من ملايين الدولارات كل سنة، وما يحصل عليه، من جراء ذلك من تقدير وتبجيل.

كذلك لا يمكن أن نتصور أن تصل قوة وسائل الاتصال إلى هذه الدرجة دون أن يفرض التليفزيون إرادته على الرياضيين أنفسهم، فيصبح التليفزيون هو البطل الحقيقى وهم المنفذون لإرادته. لقد أصبح التليفزيون يؤثر فى اختيار نوع الألعاب التى تمثل فى الدورة الأولبية، فما لا يصلح للإذاعة والتصوير لا يصلح أيضا للدورة الأولبية. ناهيك بالطبع عن جلوس الناس ساعات طويلة، فاغرين أفواههم فى سلبية مذهلة، يتفرجون على ما يقرر الآخرون أنه جدير بالمشاهدة. خلاصة الأمر فيما يبدو: أن التكنولوجيا الحديثة قد جعلت الناس جميعا سواء، أو هى فى سبيلها إلى أن تجعلهم كذلك. ولكنها أيضا، فيما يبدو، قد قهرتهم جميعا.

(٤)

ماذا حدث للسياسة ؟

أثناء المعركة الانتخابية على الرئاسة فى الولايات المتحدة، بين جورج بوش وبيل كلينتون، وحملات الدعاية التى قام بها أنصار كل منهما، كان من الممكن أن نلاحظ أوجه شبه صارخة بينها وبين حملات الدعاية التى تقوم بها الشركات التجارية للإعلان عن سلعها، وكأننا لسنا بصدد الدعاية للرئيس المقبل لأقوى دولة فى العالم، بل بصدد الدعاية لصنف من أصناف السيارات أو الصابون أو معجون الأسنان .

حملات الدعاية فى الحالتين تتكلف عشرات الملايين من الدولارات، فلا يستطيع أن ينهض بها إلا المقتدرون الميسورون، ومن لا يستطيع ان يجمع هذا القدر من المال عليه أن ينسى الأمر وينصرف لغيره من الأعمال. ومن ثم فإن أحد العوامل التى تحدد ما إذا كنت (تصلح) رئيسا للولايات المتحدة أو لا تصلح ، هو مقدار ما تحوزه ابتداء أو ما يمكن لك أن تعبئه من أموال. وكذلك الحال فى المنافسة بين منتجى السلع :

نجاحك فى الاستمرار فى الإنتاج يتوقف على نجاحك فى تعبئة المال الكافى للإعلان. قد يقال إن المال ضرورى للنجاح فى أى انتخابات، فى الولايات المتحدة كما فى غيرها، ولكن الدهش هنا كمية المال اللازم، والاستحالة التامة لاشتراك أى مرشح لا تتوفر له هذه الكمية من المال.

والأغرب من هذا أساليب الدعاية المستخدمة وموضوعها. فقد تضاءلت بشدة أهمية الصراع حول البرامج الانتخابية ، وما ينوى هذا الرجل أو ذاك عمله لو نجح فى الانتخابات ، والمبادئ السياسية والاجتماعية التى يؤمن بها، وزادت بشدة أهمية أشياء من نوع مختلف تماما: مثل درجة

(القبول) التى يتمتع بها الرجل لدى مشاهدى التليفزيون، وما إذا كان كلامه من النوع الذى يعجب النساء مرة، أو الرجال مرة أخرى، أو الشواذ جنسيا مرة ثالثة ، وهل هو متزوج أو غير متزوج؟ وما نوع العلاقة القائمة بينه وبين زوجته وبقية أسرته؟ وهل هى تقف بجانبه أم لا؟ وما درجة ظرفها، هى بدورها، وذكائها؟.. إلى آخر هذه الأمور التى كان يظن المرء أن لا علاقة بينها البتة وبين مدى صلاحية الرجل كرئيس للجمهورية. وهكذا تجد أن كلا من المرشحين يثير موضوعات غريبة للنيل من خصمه، ويتطرق إلى أدق التفاصيل المتعلقة بحياة خصمه الشخصية، الآن أو فى الماضى البعيد، فى محاولة لتشويه (صورته) لدى الجمهور. والأمر هنا يذكرنا باستخدام منتجى السلع لأساليب فى الدعاية لا تتعلق بالمرة بطبيعة السلعة التى يجرى ترويجها . فمروّجو السلع لا يعتمدون الآن على إقناعك بمزايا سلعهم وما تتفوق به حقيقة عن غيرها وإنما على مخاطبة الغرائز أو اللاشعور، كأن يقرنوا السيارة التى يراد بيعها بوجه امرأة جميلة، أو زجاجة الكوكاكولا بالاستقرار العائلى، أو القميص بالرجولة، أو الحذاء بالسعادة الزوجية.. الخ. فى الحالين إذن، فى السياسة والتجارة، ليس الهدف إقناع المستهلك بل ترويضه، ليس إخباره بل تضليله، ووسائل الإعلام تستخدم فى الحالين لا للإعلام بل للإعلان.

لا يمكن أن تكون أوجه الشبه هذه بين الدعاية التجارية والدعاية السياسية مجرد صدفة بل إن وراءها أسبابا لن تخفى على القارئ. من بين هذه الأسباب درجة القوة والتأثير التى بلغتها وسائل الإعلام. إن تأثير التليفزيون مثلا فى حياة الأمريكى وفى تشكيل عقليته وتوجيه سلوكه يجعل من المستحيل على رجل السياسة أن يتجاهله. ولكن هذا التفسير لا يكفى بالطبع، إذ أن من المتصور أن يستخدم التليفزيون فى الإخبار والتحليل كما يستخدم فى الإبهار والتضليل. من الأسباب

الرئيسية فى رأيى زوال الفوارق الهامة بين المرشحين. فمنذ وقت طويل بدأت الأحزاب السياسية فى الغرب تفقد بالتدريج ما يميز كلا منها عن غيرها، وأصبح من الصعب جدا على الرجل العادى (بل وغير العادى) أن يخبرك بالفرق بين المحافظين والعمال، الجمهوريين والديمقراطيين، الاشتراكيين والرأسماليين.. الخ. كلهم يتكلمون تقريبا نفس اللغة ويقولون تقريبا نفس الكلام، ويضيفون إلى شعاراتهم الأساسية من التحفظات والاستثناءات ما يفقد هذه الشعارات أى معنى أو دلالة. وإذا زالت الفوارق الحقيقية زاد الاعتماد على الفوارق الوهمية، وإذا لم يعد من الممكن الارتكان على العقل لتفضيل مرشح على آخر، أصبح من الضرورى الارتكان على اللاشعور. وهذا هو بالضبط ما تقوله مبادئ الاقتصاد: فإذا كان منتج السلعة (محتكرا) أى كان هو الوحيد الذى ينتج سلعة معينة ، فإنه لا يحتاج إلى إعلان، إذ ليس هناك من يبيع هذه السلعة غيره. وإذا كان كل المنتجين سواء، أى إذا كنا فى سوق (المنافسة الكاملة)، كما فى سوق القمح أو القطن مثلا، حيث يعرف الجميع على وجه اليقين، أنه لا يوجد فرق بين ما ينتجه منتج وآخر، لم تعد هناك أيضا حاجة إلى الإعلان ، إذ أن المستهلك لا يمكن فى هذه الحالة تضليله. وإنما يوجد الإعلان وتشتد الحملات الإعلامية عندما تزول الفوارق الهامة وتبقى فوارق تافهة يمكن تضخيمها وإيهام المستهلك بأنها مهمة.

لا يجب أن نستغرب على أى حال أن نجد هذا الشبه بين عالم السياسة وعالم السلع. ففى ظل (حضارة السوق) ، تزول بالتدريج الفوارق بين السلع والناس، فيعامل الناس وكأنهم سلع، وتعامل السلع وكأنها بأهمية البشر، ويصبح كل شىء معروضا للبيع.

(٥)

مبدأ حرية التجارة..
من وجهة نظر أخلاقية بحتة

جاء إلى القاهرة اقتصادى أمريكى شهير هو الأستاذ ستانلى فيشر، الذى يشغل الآن منصب النائب الأول لمدير صندوق النقد الدولى، وألقى محاضرة فى أحد الفنادق الكبرى بالقاهرة عن مستقبل الاقتصاد المصرى، رسم فيها صورة وردية للغاية لما يتوقعه لمصر من ازدهار اقتصادى نتيجة أخذها بمبدأ الحرية الاقتصادية، حرية التجارة وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وفى أعقاب المحاضرة قال أثناء رده على أحد المناقشين إنه أثناء عمله كأستاذ فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، ذلك المعهد الشهير فى الولايات المتحدة، سأله أحد زملائه مداعبًا : هل يمكنك ان تدلنى على مبدأ اقتصادى واحد يتفق الاقتصاديون جميعا على صحته ولا يكون مع ذلك بدهيا وواضحا بذاته، بحيث يمكن لأى شخص - بالمنطق السليم وحده - أن يصل إليه دون مساعدة من الاقتصاديين ؟ يريد بذلك توجيه النقد إلى الاقتصاديين بأن ما يقولونه ويكتبونه لا يخرج عن أحد أمرين: إما بدهيات لا تحتاج إلى أى جهد لاكتشافها، أو آراء لا يتفق الاقتصاديون على صحتها. فرد عليه الأستاذ فيشر بقوله :

هناك نظرية النفقات النسبية ، فالاقتصاديون متفقون على صحتها، وهى ليست من البدهيات.

هذه النظرية التى تعرف أيضا باسم نظرية المزايا النسبية، ترجع كما يعرف دارسو الاقتصاد إلى الاقتصادى البريطانى الشهير دافيد ريكاردو،

وخلاصتها فى كلمتين أنك إذا كنت بصدد دولتين وسلعتين، تنتج إحدى الدولتين (ولتكن بريطانيا) كلتا السلعتين بكفاءة أكبر (أى بنفقة اقل) من الدولة الأخرى (ولتكن البرتغال)، ولكن كانت درجة تفوق بريطانيا فى إحدى السلعتين أكبر من درجة تفوقها فى الأخرى، فإن من مصلحة الدولتين أن تتخصص بريطانيا فى إحدى السلعتين، وتتخصص البرتغال فى الأخرى، وتقوم التجارة بينهما على هذا الأساس، ومن ثم فمن الخطأ التدخل بتقييد حرية التجارة، ما دامت هذه التجارة تحقق مصلحة الدولتين. والدرس المستخلص من هذه النظرية أن على كل دولة أن تتخصص فى تلك السلعة التى تتمتع فيها (بميزة نسبية) أى التى تنتجها بنفقة اقل من نفقة الإنتاج فى الدول الأخرى، حتى ولو كان هذا التفوق (نسبيا) وليس (مطلقا) ، كما فى المثال الذى ذكرناه حالا.

وريكاردو يستدل على انخفاض نفقة إنتاج سلعة فى دولة عنها فى أخرى بانخفاض سعرها ، إذ أنه طبقا لنظرية الأسعار التى كان يؤمن بها ، تتحدد الأسعار بنفقة الإنتاج (وكان يرد نفقة الإنتاج إلى عنصر العمل وحده ولكن هذا لا يهمنا بتاتا فى هذا المقام) ومن ثم فإن انخفاض السعر فى نظر ريكاردو معناه انخفاض النفقة، أى ارتفاع الكفاءة.

نحن لا نقول هذا الآن بالطبع. بل نقول إن السعر يتحدد بالعرض والطلب، ولكن القول بأن السعر يتحدد بنفقة الإنتاج، كما قال ريكاردو، لم يفقد صحته كلية، فإنه لا يزال صحيحا فى المدى الطويل، وفى ظل المنافسة الكاملة ، حينما ينخفض السعر بفعل المنافسة إلى حده الأدنى، حيث يتساوى مع نفقة الإنتاج.

ولكن حتى إذا صرفنا النظر عن الاحتكار، الذى أصبح بصورة أو بأخرى هو القاعدة وليس الاستثناء ، وصرفنا النظر عن الإعانات

الحكومية والضرائب، مازال هناك اعتراضان مهمان على هذا التصور للأمور:

الاعتراض الأول: أن الأسعار قد تعكس النفقة التى يتحملها المشروع ولكنها لا تعكس بالضرورة النفقة التى يتحملها المجتمع ككل. هذا الاعتراض معروف بالطبع ومألوف لدى الاقتصاديين؛ ولكن الدهش هو تجاهله المستمر من جانب أنصار حرية التجارة، فمناقشاتهم وحججهم يدور الجزء الأكبر منها على أساس أن الدولة التى تنتج سلعة بنفقة أقل لابد أن تكون هى الأكثر كفاءة، مع أن هذا لا يمكن أن يكون صحيحا إلا بفرض التساوى بين النفقة الخاصة مع النفقة العامة، إذ ليس هناك أى دليل على الكفاءة فى قدرة المنتج على إنتاج سلعة بنفقة قليلة إذا كان المجتمع يتحمل نفقات باهظة فى سبيل إنتاجها دون أن يتحملها المنتج. الأمر واضح فى حالة حصول المنتج على دعم من الدولة يمكنه من بيع سلعته بسعر منخفض دون أن يكون عالى الكفاءة فى إنتاجها، ولكن هناك أيضا حالات كثيرة تكون فيها النفقة التى يتحملها المنتج منخفضة بسبب ما أنفقته الدولة عبر عشرات السنين الماضية ولا تزال تنفقه على الطرق والكبارى ومصادر الطاقة، والتعليم، وغيرها من أنواع البنية التحتية التى يفيد منها المنتجون ولا يتحملون نفقاتها، دون أن يعنى ذلك أن هؤلاء المنتجين أكثر كفاءة من منتج آخر لنفس السلع فى دولة أخرى لا تنفق (أو لم تنفق فى الماضى) مثل هذه النفقات الهائلة على البنية التحتية، ومن ثم لا يبذل المجتمع ككل (أو لم يبذل فى الماضى) تضحيات مماثلة من أجل إنتاج هذه السلعة.

كذلك فإن النفقة التى يتحملها المنتج لإنتاج سلعة، قد تكون أقل كثيرا من النفقة التى يتحملها المجتمع ككل بسبب ما يترتب على هذا

الإنتاج من تلوث أو إضرار بالصحة أو بالأمن أو بنوعية الحياة بصفة عامة، دون أن تفرض الدولة أى ضريبة أو عقاب من أى نوع على المنتج لما يسببه من أضرار.

الاعتراض الثانى: أن السعر قد يكون منخفضا (وكذلك النفقة) لأسباب تتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة دون أن يكون لهذا أى علاقة بارتفاع الكفاءة. فالسعر (وكذلك النفقة) قد يكون منخفضا لأن الأجور منخفضة، والأجور منخفضة بسبب شيوع البطالة والبؤس، أو بسبب سياسة قمعية تمنع العمال من المطالبة بأجور أعلى، فأى كفاءة يمكن أن تستنتج من ذلك؟

إن أجر العامل المكسيكى فى بعض القطاعات قد يكون اقل من عشر أجر العامل الأمريكى فى نفس هذه القطاعات، فهل يعنى هذا أن المنتج المكسيكى أكثر كفاءة من المنتج الأمريكى لنفس السلعة، مما يبرر تخصص المكسيك فى هذه السلعة وامتناع الأمريكى عن إنتاجها؟ هل انتقال إنتاج هذه السلعة من أمريكا إلى المكسيك فى هذه الحالة معناه استخدام أكثر رشدا لموارد العالم الاقتصادية؟ بالطبع لا. أو ليس معنى ترشيد استخدام الموارد هو تخفيض حجم التضحية التى تنطوى عليها عملية الإنتاج؟ فهل انتقال الإنتاج من أمريكا إلى المكسيك فى هذه الحالة ينطوى على تخفيض لحجم التضحية؟

كلا بالطبع، إن العامل المكسيكى أرخص من العامل الأمريكى، هذا صحيح، ولكن هذا لا يعنى أن استخدام ساعة من العمل المكسيكى ينطوى على تضحية اقل (من وجهة نظر العالم ككل) مما ينطوى عليه استخدام ساعة من العمل الأمريكى. إن العامل المكسيكى هو فقط أكثر فقرا، ولكنه ليس أقل (قيمة)، وعمله لا ينطوى على قدر أقل من التضحية الإنسانية.

وقل مثل هذا على بلد كالولايات المتحدة ترتفع فيها بشدة نفقات التأمين ضد مختلف الأخطار التى يواجهها المنتجون، حقيقية كانت أم موهومة ، بالمقارنة ببلد كاليابان مثلا، مما يجعل نفقات إنتاج بعض السلع فى الولايات المتحدة أعلى منها فى اليابان. فهل هذا يجعل المنتج الياباني لهذه السلعة أكثر كفاءة؟

إن الاختلاف لا يعدو أن يكون اختلافا فى الظروف والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ولا يمثل اختلافا فى مستوى الكفاءة فى التنظيم أو العمل.

يترتب على ذلك أنه إذا كانت الحكومة المصرية قد قررت يوما أن تنشىء مثلا صناعة للصلب فى مصر على الرغم من أنه كان من المتاح لها أن تستورد نفس السلعة من الخارج بسعر أقل، فإن هذا لا ينطوى بالضرورة على حماقة اقتصادية لمجرد مخالفته للتطبيق الحر لنظرية النفقات النسبية . ذلك انه إذا أضفنا كل النفقات الاجتماعية التى تتحملها مصر بسبب الاستيراد، وإذا خصمنا من نفقة الإنتاج فى مصر قيمة كل المزايا التى تعود على مصر من وراء إنتاج الصلب داخل البلد، وكل ما يمكن أن يعود على الصناعات الأخرى من مزايا من وراء إنتاج الصلب محليا، فإن حجم النفقة الحقيقية (بمعنى التضحية) لإنتاج الصلب داخل مصر قد يكون أقل من السعر الذى يمكن أن تستورد به. نعم. لا خلاف على سلامة المنطق الأساسى الذى يكمن وراء نظرية النفقات النسبية، فهو فى الحقيقة بدهى أكثر مما قد يظن الأستاذ ستانلى فيشر، وإنما الخطأ هو فى الاعتقاد بأنه فى كل حالة نجد فيها السعر منخفضا فى دولة عنه فى الدول الأخرى تكون تلك الدولة أكثر كفاءة من غيرها.

لماذا إذن يشيع ذلك الاعتقاد بأن على كل دولة أن تتخصص فيما تنتجه بنفقة أقل من غيرها، ومن ثم على الدولة أن تترك التجارة حرة دائما حتى يسمح للتخصص الدولى بأن يجرى على هذا النحو؟

إن سبب شيوع هذا الاعتقاد فى مبدأ حرية التجارة ليس استناد هذا المبدأ إلى حقائق علمية، بل إلى موقف قيمى يعتبر أن من القيم الأخلاقية العليا (البحث عن ارخص الأشياء). إن وراء هذا المبدأ ليس السعى إلى تخفيض حجم التضحية الإنسانية إلى الحد الأدنى، كما يحب أنصاره أن يعتقدوا، بل السعى إلى تعظيم الأرباح، وتعظيم الربح شىء، وتخفيض حجم التضحية الإنسانية شىء آخر.

(٦)

كل هذا الغرام بالتصدير..

أستأذن القارئ فى أن أعود به فى الزمن أربعمائة عام إلى الوراء ، ولكنى أعده بأن إقامتنا هناك لن تطول ، بل سأربط هذا الماضى البعيد بالحاضر بعد قليل.

ذلك أنه منذ نحو ٤٠٠ عام ، سادت فى أوروبا الغربية كلها فكرة غريبة محورها أن ثروة الأمة تقاس بما لديها من ذهب وفضة. الأمة الغنية هى التى يكثر عندها الذهب والفضة ، والفقيرة هى التى لا تحوز الكثير منهما. لا يهم ما لدى الأمة من قمح أو غيره من غذاء أو كساء أو ماشية أو مبان أو خيول أو مدارس أو ترع أو طرق.. الخ ، المهم فقط هو الذهب والفضة ، وكل ماعداهما لا نفع فيه إلا من حيث أنه من الممكن تصديره والحصول مقابله على ذهب وفضة.

الفكرة قد تبدو لنا غريبة الآن ، ولكنها لم تكن غريبة على الأوربيين فى ذلك الوقت ، بل اعتبروها من قبيل البديهيات ، حتى جاء آدم سميث فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، وأشبع الدنيا سخرية من هذه الفكرة: ما الذهب والفضة؟ إنهما ليستا إلا سلعتين من آلاف السلع، ولا تفضلان غيرهما من السلع فى شىء. قيمة السلعة هى فيما تشبعه من حاجة لدى الناس ، والذهب والفضة تشبعان حاجة من الحاجات ، كغيرهما من السلع ، ولكن لعل الحاجة التى يشبعها الذهب والفضة أقل أهمية من غيرها فى كثير من الظروف. المهم هو أن ثروة الأمة يجب أن تقاس بما تنتجه من سلع ، أيا كان نوع هذه السلع: غذاء أو كساء أو

بناء أو أثاث أو مكان للعبادة. ولا فضل لسلعة على أخرى إلا بقدر قدرتها على إشباع حاجة من الحاجات الإنسانية.

هكذا أعاد آدم سميث الأمر إلى نصابه ، واتهم المذهب الذى يمجد الذهب والفضة (وهو المعروف بمذهب التجاريين) بأنه يرتكب نفس الحماقة التى ارتكبها «ميداس» فى الأسطورة اليونانية ، إذ كان يعبد الذهب ، ويتمنى أن يتحول كل شىء يلمسه إلى ذهب ، فلما استجاب الله إلى دعائه ، جن جنون ميداس إذ وجد الخبز الذى يلمسه يتحول إلى ذهب ، والماء لدى لمسه يتحول إلى ذهب ، وأخيرا.. تحولت ابنته إلى قطعة من الذهب عندما لمسها بيده ، فعرف بعد فوات الأوان كم كانت حماقته.

□□□

إن لدى شعورا قويا بأننا نرتكب اليوم حماقة مماثلة عندما نبدى كل هذا الحماس ، الذى كاد يبلغ درجة الهوس ، بالتصدير. إن الذى يطالع جرائدنا ومجلاتنا ، ويستمع إلى خطبنا السياسية ، وتصريحات المسئولين عن الاقتصاد فى بلدنا ، لا يمكن أن يلومه أحد إذا خرج بالانطباع الآتى: لا قيمة لسلعة إذا لم تكن صالحة للتصدير. مهما كانت جدارتها وقدرتها على إشباع حاجة قوية لدى المصريين. التصدير ، التصدير!! الحياة كلها لا قيمة لها بدون تصدير. القماش رائع لأنه قابل للتصدير ، المصنع ممتاز لأنه ينتج للتصدير.

وكل شىء يهون من أجل التصدير: الإعفاءات الضريبية تمنح ، والتسهيلات كلها تعطى ، وقوانين البلاد تعطل ، واستغلال العمال يصبح مباحا.. وأفضل وصف يمكن أن يطلق على مطعم أو مقهى أو ملهى

أو مشروب هو أنه «سياحى» ، أى أنه يجلب للبلد عملة أجنبية، حتى كاد يصبح من الممكن تقسيم الأمة إلى نصفين: ما يصلح للتصدير وما لا يصلح. وكاد المرء أن يتمنى ، إذا رزقه الله بولد ، أن يكون الولد صالحا للتصدير ، وإلا أصبح بائرا لا نفع من ورائه.

لا شك أن الأمر يحتاج إلى أن نستثير فيه «آدم سميث» من جديد ، إذ يمكن أن نوجه إليه السؤال التالى: »قل لنا يا أبا علم الاقتصاد ، أليست كل هذه السلع ، سواء أتيحت للمصرى أو الأجنبى ، تشبع حاجات إنسانية؟ وقد تكون كلها تشبع نفس الحاجة وبنفس القدر؟ فلماذا هذا التمييز الغريب؟ ألا نرتكب نحن بهذا التمييز حماقة تشبه حماقة ميداس؟ إذ أصبحنا نستغنى عن أفضل ما ننتجه من أصناف الفواكه والمنسوجات والأثاث.. الخ لكى نحصل على عملة صعبة نستخدمها فى استيراد أشياء قد تكون أقل قدرة بكثير على إشباع الحاجات الإنسانية ، كالأسلحة مثلا؟ أليس هذا شبيها بما فعله ميداس إذ لمس ابنته فأصبحت ذهبا؟.

□□□

سوف يعترض على هذا بالطبع معظم الاقتصاديين ، والأرجح أنهم سيبنون اعتراضهم على واحدة أو أكثر من الحجج الثلاث الآتية:

أولا: سيقولون إن الدعوة إلى التصدير ليست إلا تطبيقا لمبدأ «ريكاردو» الشهير المعروف بمبدأ المزايا النسبية . فإذا كانت هناك دولتان تنتج كل منهما بعض المنسوجات وبعض النبيذ ، ولإحداهما ميزة نسبية فى إنتاج المنسوجات ، وللأخرى ميزة نسبية فى إنتاج النبيذ ، فمن الحماقة أن تستمر الدولتان فى إنتاج كلتا السلعتين بل الأفضل أن

تتخصص الأولى فى إنتاج المنسوجات وتصدره للأخرى وتستورد منها بعض النبيذ ، وأن تتخصص الأخرى فى النبيذ وتصدره للأولى وتستورد منها بعض المنسوجات . هكذا قال «ريكاردو» ، والمنطق لا غبار عليه . ولكنه شىء مختلف جدا عن هذا الهوس بالتصدير الذى نراه حولنا اليوم. لقد كان هدف «ريكاردو» أن تحصل الدولة على نفس الكميات من المنسوجات والنبيذ ، التى كانت تحصل عليها من قبل ، ولكن بجهد أقل ، أو أن تحصل على كميات أكبر بنفس الجهد ، ومنطقه يؤدى إلى تحقيق هذا الهدف حقا فى العالم الذى كان يتصوره ويفترضه (فقد كان ريكاردو مولعا بالفروض المبسطة والبعيدة عن تعقيدات العالم الواقعى) ، كان ريكاردو يفكر فى عالم خيالى نظيف مائة بالمائة ، لا تشوبه أى مشاكل تتعلق بتوزيع الدخل ، تفاوت القوة السياسية ، أو غسيل المخ.. الخ ولكن العالم الذى نعيش فيه ليس هو عالم ريكاردو. نحن نعيش فى عالم يمكن فيه أن تصدر المنسوجات لتحصل مقابلها على دبابات ، إما من أجل أن تحارب بها فعلا ، أو من أجل أن يحصل غيرك من وراء ذلك على عمولات ، أو لأن بائع الدبابات أجبرك على شرائها. كما أن من الممكن أن تصدر ملابس كان يرتديها «زيد» المسكين لتحصل مقابلها على ملابس أكثر وأفخم حقا ، ولكن لكى يرتديها «عمرو» الذى كان يملك بالفعل ما يكفيه من ملابس. أى أن من الممكن فى العالم الذى نعيش فيه أن نصدر ما نحتاج إليه لنستورد شيئا لا نحتاج إليه ، إذا كان هذا هو ما يؤدى إليه توزيع القوة الشرائية بين الناس وتوزيع القوة السياسية . إن الوضع الآن ، الذى خلقه هذا الهوس بالتصدير ، ليس

شبيها بمثال ريكاردو المتعلق بالمنسوجات والنبيذ ، بل هو أشبه بشخص يملك فيلا جميلة ، خدعه بريق الدولارات فأجرها لأجنبى وقنع بالسكنى فى البدروم أو فى غرفة فوق السطوح. قد يقال: «ألم يتخذ هذا الشخص ذلك القرار باختياره؟ إذن فهو أحسن حالا مما كان». وأنا أقول إنه لم يتخذ هذا القرار باختياره حقا ، وإنما خضع لعملية من غسيل المخ وأصابه ما أصاب بقية المجتمع من جنون عام.

وثانيا: سيقولون إن التأكيد على ضرورة التصدير مفيد لأنه يؤدى إلى رفع الكفاءة ، إذ أن النجاح فى التصدير يفترض النجاح فى المنافسة والنجاح فى المنافسة يشترط لتحققه زيادة الكفاءة. وأنا أقول إن النجاح فى التصدير لا هو بالشرط الضرورى ولا هو بالشرط الكافى لزيادة الكفاءة. فالمنافسة مع الأجنبى أو النجاح فى إغرائه ، قد يتطلب حقا زيادة الكفاءة (بتحسين السلعة أو تخفيض نفقة إنتاجها) ، ولكن من البديهى أنه من الممكن تحسين السلعة أو تخفيض نفقة إنتاجها دون أن يكون هدفك إغراء الأجنبى بالشراء ، بل وأنت تنتج للسوق المحلية. وهناك عشرات التجارب الناجحة فى التنمية التى اعتمدت فى نموها فى الأساس ، على سوقها الوطنية ، من الولايات المتحدة وألمانيا ، عندما كان نموها يجرى وراء أسوار الحماية ، إلى الصين والاتحاد السوفيتى عندما كانا منعزلين تماما عن العالم. ومن ناحية أخرى فإن النجاح فى المنافسة فى أسواق التصدير لا يعنى بالضرورة ارتفاعا فى الكفاءة ، وإنما قد لا يعنى أكثر من النجاح فى إرضاء الأجنبى ، و «إرضاء الأجنبى» له صور متعددة تتفاوت تفاوتا شاسعا ، ليس فقط فى نفقة الإنتاج ، بل وأيضا فى المستوى الأخلاقى ، بل إنه ليشمل أنواعا من التصرفات يعف اللسان عن ذكرها.

وثالثا : سيقولون إنك محتاج إلى مضاعفة الجهد للتصدير من أجل حل مشكلة ميزان المدفوعات فوارداتك فاقت صادراتك بدرجة مخيفة ، ولا علاج لذلك إلا بمزيد ثم المزيد من التصدير. وهنا فى الواقع مربط الفرس، ومنه يتضح الأمر وتظهر الحماقة الحقيقية وراء هذا الهوس بالتصدير . إن هوسنا بالتصدير سببه فى الحقيقة هوسنا بالاستيراد. وهذا الهوس بالاستيراد يتراوح بين استيراد القمح لفشلنا فى زيادة إنتاجه بالدرجة الكافية وبين استيراد الطائرات الحربية للاشتراك فى حرب لم نرد الاشتراك فيها أصلا ، فضلا عن اضطرارنا لدفع فوائد على ديون لم يكن هناك أدنى داع للتورط فيها. جنون التصدير إذن هو فى حقيقته جنون بالاستيراد ، وجنون الاستيراد أساسه أمران:

الأول: الوقوع فريسة للاعتقاد بأن الأجنبى هو الذى يملك أسرار السعادة ، وأن السلع المحلية لا تشفى غليلا ، وإنما الذى يشفى الغليل ويفتح لك أبواب الجنة هو السلع المستوردة.

والثانى: مجموعة من المستفيدين من عقد الصفقات مع الخارج، سواء كانت هذه الصفقات لاستيراد أسلحة ، أو سيارات تحتوى على كافة الكماليات ، أو عقد قروض ميسرة أو غير ميسرة.

ليس غريبا إذن أن يسود هذا الغرام بالتصدير فى مجتمع يسيطر عليه التجار والوسطاء ، التجار الوسطاء من كل نوع وصنف. كما أنه لم يكن غريبا أن يسود الاعتقاد بأن الثروة تتكون فقط من الذهب والفضة منذ نحو أربعمائة عام ، فى عصر عرف بأنه «عصر التجاريين».

(٧)

تجارة السلاح

لا يسع المرء إلا أن يتساءل الآن ، وقد انتهت الحرب الباردة ، وتحول الاتحاد السوفيتى وبقية اوربا الشرقية من ألد الأعداء إلى أوفى الأصدقاء: ما هو يا ترى مصير صناعة السلاح؟ لقد أدت الحرب الباردة التى استمرت ما يقرب من نصف قرن، خدمة جليلة لأصحاب مصانع الأسلحة فى الغرب والشرق، والمتاجرين فيها، بحيث أنه لو لم توجد الحرب الباردة ، لخلقوها خلقا. بل ولماذا لا نقولها بصراحة : ألم تكن الحرب الباردة من خلقهم هم ؟ أليس هذا أقرب إلى الحقيقة من القول بأن الأسباب الأساسية للحرب الباردة كانت هى الاختلافات العقائدية والفلسفية؟ هل خطر الحرب هو الذى يؤدى إلى نمو صناعة الأسلحة أم أن نمو صناعة الأسلحة هو الذى يؤدى إلى الكلام عن الحرب؟ أو فلنترك العمالقة الكبار وننظر إلى عملائهم الصغار: هل صحيح أن الولايات المتحدة كانت عاجزة طوال ثلث القرن الماضى، الذى انقضى على قيام ثورة كاسترو فى كوبا ، عن التخلص منه وإزاحته عن الحكم؟ أم أن وجود كاسترو على أريكة الحكم فى كوبا قد أدى خدمة لا تقدر لصناعة الأسلحة وتجارها (وغيرهم) فى الولايات المتحدة ، مما جعل للولايات المتحدة مصلحة محققة فى استمرار حكمه رغم الزعم بغير ذلك؟ إذا فلنتأمل الرعب الذى أشاعته الولايات المتحدة ووسائل إعلامها لدى حكام بقية دول أمريكا اللاتينية (بل ولدى الشعب الأمريكى نفسه) من هذا العفريت الذى يحكم كوبا، ونظامه الشرير، ولنتأمل بلايين الدولارات

التى أنفقتها حكومات تلك الدول على الأسلحة لحماية نفسها من هجوم مسلح من الخارج أو الداخل قد تقوم به العناصر الموالية للنظام الكوبى؟

الآن وقد أصبحت الشيوعية خبرا منسيًا ، وزال خطرها ولم يعد من الممكن تهديد الناس به، ما مصير صناعات الأسلحة، وما مصير تجارها؟ إن الحلم الجميل بأن تتحول هذه الصناعات إلى صناعات مدنية، وتنتج الملابس وتشيد المنازل وتصنع الجرارات بدلا من القنابل والمتفجرات لا يتعدى للأسف أن يكون حلما جميلا. ليس فقط، ولا فى الأساس، بسبب صعوبات فنية، بل السبب الأساسى هو صعوبات اقتصادية بحتة. فالملابس والجرارات لا يصل معدل الربح فيها إلى ما يقارب معدلات الربح فى صناعات الأسلحة. ذلك أن الأسلحة لها ميزتان عظيمتان على الأقل:

الميزة الأولى : هى أنها سريعة الهلاك، بل كثير منها لا يمكن استخدامه أكثر من مرة واحدة، ومن ثم فالطلب عليها لا ينتهى .

والميزة الثانية : أن السباق بين مستهلكى الأسلحة على الفوز بالأفضل والأحدث والأقوى، لا ينتهى هو الآخر.

ففى الملابس أو السيارات، مهما بلغت رغبتك فى التفوق على جارك يمكنك مع ذلك أن تقنع وترضى بأن تكون ملابسك أو سيارتك أقل بعض الشىء من ملابس جارك أو سيارته. ولكن هذا لا يصلح فى الحرب: إذ لا فائدة من تملك طائرة، مهما بلغت كفاءتها ومهما كان سعرها، إذا كان عدوّك يملك طائرة أفضل منها. وكلتا هاتين الميزتين سيفتحان الباب واسعا أمام صناع الأسلحة وتجارها لتحقيق أرباح لا يمكن تحقيق مثلها فى أى مجال آخر.

□□□

تواردت هذه الأفكار على ذهنى عندما قرأت يوما ما نشرته الصحف البريطانية عن فضيحة بيع شركات السلاح البريطانية لمختلف أنواع الأسلحة لإيران والعراق ، فى نفس الوقت، أثناء حربهما التى استمرت ثمانى سنوات، رغم إعلان الحكومة البريطانية عن التزامها بحظر بيع الأسلحة لهما. ليس هذا فحسب بل بلغ الأمر أن ثبت على نحو قاطع أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تعلم بالأمر وتتكتم عليه ، وأن وزارة الصناعة والتجارة البريطانية التى تقع عليها مسئولية إعطاء تصاريح التصدير لبعض السلع الاستراتيجية ، كانت تعطى التصريح ببيع هذه الأسلحة على أساس أنها كانت تباع للبرتغال، وهى تعلم جيدا بأن المشترى الحقيقى هو إيران والعراق. إن القضية الأساسية هنا ليست مجرد قضية نفاق ممقوت، وقول شىء يناقض تماما ما تفعله ، والتظاهر بالعفة والفضيلة وأنت تمارس عكسهما تماما ، بل القضية الأساسية فى نظرى هى التساؤل عما إذا كانت حرب إيران والعراق هى نفسها، من صنع منتجى الأسلحة وتجارها . إذ ما الذى يمكن أن يفعله صناع الأسلحة وتجارها إذا لم يجدوا من يشترى بضاعتهم ؟ وما الذى يمنعهم، ولديهم ما يكفى من المال والنفوذ ، من الضغط على حكوماتهم من أجل أن تتخذ من السياسات ما ينشىء حربا لم تكن موجودة ، أو يلهب نزاعا كان تافها، أو يوقظ عداوة كانت خامدة ؟ والحكومات على أى حال ، مسئولة قبل كل شىء ، عن توفير فرص العمل لعمالها، وتحقيق مستوى عال من الرفاهية لمواطنيها، ولو كان هذا على حساب أن يقتل بعض الإيرانيين بعض العراقيين ، أو العكس ، خاصة إذا كانت الدولة تمر بظروف أزمة اقتصادية، والبطالة منتشرة والأسواق فى كساد.

عندما أصبح (فاكلاف هافيل) رئيسا لجمهورية تشيكو سلو فاكيا ، كان يحلم بتطبيق المبادئ النبيلة التى يؤمن بها، وأن يجعل السياسة تابعة للأخلاق وليس العكس، ولكنه أصيب بخيبة أمل عظيمة واضطر إلى تغيير رأيه عندما اكتشف أن مدينة من مدن تشيكوسلوفاكيا، يعتمد اقتصادها اعتمادا كليا على صناعة الأسلحة، وأن البطالة ستصيب عمالها جميعا، إذا توقفت المدينة عن بيع الدبابات لسوريا.

من المفيد أن نفكرّ فى كل هذا من حين لآخر. إذ حتى لو لم يكن لدينا فى بعض الظروف، ما يمكن أن نفعله لتغيير ما يحدث ، فلا أقلّ من أن نحاول أن نفهم ما يحدث.

(٨)

ما أعظم هذا النظام !

قرأت بعض التحقيقات المذهلة التى نشرت عن جنود ما يسمى بقوات التحالف التى حاربت فى الخليج فى ١٩٩١ ثم عادت إلى بلادها فى أوروبا أو أمريكا، بعد أن حطمت ما حطمت وأحرقت ما أحرقت وأشبعت العراقيين تقتيلا وتدميرا. لا ينكر أحد بالطبع قوتهم التدميرية الخارقة، وكفاءة طائراتهم ودباباتهم المذهلة، ونيرانهم المدهشة، بل ولا بأس من الاعتراف أيضا بقدرتهم العالية على التنظيم الدقيق ، سواء تبدى الأمر فى توقيت حشد الجنود أو إطلاق النار أو توزيع المؤن.. الخ.

ولكن هؤلاء الجنود جميعا ما أن تركوا طائراتهم ودباباتهم ووضعوا مدافعهم الرشاشة جانبا حتى ظهروا على حقيقتهم. وهذه الحقيقة، كما يجب أن يتوقع المرء ، لا تختلف لحسن الحظ عن حقيقة أى إنسان على ظهر الأرض ، قوة وضعفًا ، وإذا بهم قد دفعوا هم أنفسهم، ولازالوا يدفعون ثمنا باهظا لما فعلوه أو بالأحرى لما أمروا بفعله فى الخليج. وإذا بالمرء منا لا يعرف أيهما أحسن حالا: العراقى الذى دفنته الدبابات الأمريكية وهو لا يزال حيًّا فى خندقه، أم الجندى الأمريكى أو الإنجليزى الذى عاد إلى بلاده منتصرا، واستقبله أهله بالعناق والزهور، ولكن ظهر بعد أيام من وصوله أن روحه قد ماتت قبل أن تطأ قدمه أرض بلاده.

□□□

خلال حرب فيتنام فقدت الولايات المتحدة ثلاثة وخمسين ألف جندى ولكن كان عدد حالات الانتحار بين الجنود الأمريكيين العائدين من فيتنام أكثر من ضعف هذا العدد (١١٠ ألف) . وفى حرب الخليج كان عدد البريطانيين الذين اشتركوا فى القتال ثلاثة وأربعين ألفا، عاد كلهم تقريبا إلى بلادهم فإذا بشىء مماثل لما حدث للأمريكيين الذين عادوا من فيتنام، يحدث لهؤلاء الإنجليز العائدين من الخليج.

فقد لاحظ بعض المتصلين بالجنود البريطانيين العائدين، تكرر حالات الانتحار وأعمال العنف بين هؤلاء الجنود وعائلاتهم فكوّنوا جمعية سموها جمعية مواجهة الأزمات الناجمة عن حرب الخليج، وأعلنوا فى الصحف أنهم على استعداد لأن يقدموا مختلف أنواع المساعدة لمن يتصل بهم من أسر العائدين، أو من العائدين أنفسهم، فإذا بهم يتلقون كل يوم مالا يقل عن عشر مكالمات تليفونية، تتزايد يوما بعد يوم، من أم أو زوجة أو أخت يطلبن النجدة العاجلة لإنقاذهن، أو إنقاذ الابن أو الزوج أو الأخ العائد من الخليج.

وتدور هذه الاستغاثات حول محاولات انتحار، أو اعتداء الجندى العائد بالضرب على أقرب الناس إليه، كالزوجة أو الأم، أو قيامه بالاعتداء الجنسى على الأقارب ، أو تهديده للأخ أو الزوجة بالقتل، أو القيام بسرقات مسلحة أو الاستسلام لحالة من الهذيان المستمر، أو شرب لا ينقطع للخمر، أو فقدان أى اكتراث بأمور الحياة اليومية، والتوقف عن دفع أقساط منازلهم أو عن تسديد فواتيرهم ، أو القيام ببيع سياراتهم أو ممتلكاتهم الأخرى بأسعار مضحكة أثناء شربهم الخمر فى البارات.. الخ.

اتصلت زوجة تليفونيا بهذه الجمعية وهى تبكى قائلة: إن زوجها الذى كان قبل سفره إلى الخليج رجلا لطيفا وديعا، عاد من الخليج وكأن به لوثة، فهو يطيح فيها ضربا، ثم يأتى بمسدسه ويهددها بالقتل، وتتصل أخرى قائلة إن زوجها اعتدى جنسيا على ابنته البالغة من العمر ثمانى سنوات، فلما فاجأته زوجته وهو يرتكب هذا الفعل انفجر باكيا وتوسل إليها أن تتصل بالبوليس لتستدعيهم ليقبضوا عليه ليحموا عائلته منه وليحموه هو من نفسه.

امرأة أخرى فى الأربعين من عمرها، اتصلت بهم لتقول إن ابنها البالغ من العمر ١٩ سنة عاد إليها من الخليج وكأنه سليم، ثم اكتشفت أنها فى الواقع قد فقدته. قالت إنه كان قبل ذهابه ودودًا مرحًا فإذا به بعد عودته يحاول أن يقتل نفسه مرتين، ويجرى فى البيت حاملا سكين المطبخ، ويعتدى على رجال من قريته، فلما قبضوا عليه اكتفوا بتغريمه ٣٧٥ جنيها بسبب (أدائه المعتاز فى حرب الخليج).

وهكذا إلى ما لا نهاية : امرأة تقول إن زوجها لا يكف عن رؤية جثث العراقيين فى مخيلته وكأنه لازال فى الخليج، وأخرى تطلب المساعدة فى العثور على مأوى لها هى وطفلها لأنها لا تستطيع أن تعيش بعد الآن فى نفس المنزل مع زوجها الذى فقد صوابه. وبعض الأمهات والزوجات ينفجرن بالبكاء فى التليفون وبعد أن يبدأن فى الكلام يتوقفن ويرفضن البوح بأسمائهن وينهين المكالمة فجأة. ومنهن من يخاف إخطار رؤساء الجنود العائدين خوفا من تعريضهم للعقاب أو فقدانهم لفرص الترقية.

□□□

اختلفت التفسيرات التى قدمها المحللون النفسيون البريطانيون لانتشار هذه الحالات. قال البعض إن الإنسان ليس مدفعا رشاشا تستطيع

تشغيله أو إيقافه حسب الطلب . إنك لا تستطيع أن تقول لـه اقتـل، ثـم تقول له توقف عن القتل، وتتوقع أن يطيعك كما يطيعك المدفع الرشاش، بل لابد ان يكون لهذا أو ذاك آثار فى سلوكه لم تكن فى حسابك.

وقال آخر، من المسئولين عن الجمعية التى أشرت إليها ، إن بعض هؤلاء العائدين من الخليج كانوا بعد أن يقتلوا الجنود العراقيين يغرزون سنكى بندقيتهم فى جثة العراقى لمجرد أن يكتشفوا نوع الصوت الذى يمكن أن ينتج عن ذلك. ثم يرحلون بعد أيام قليلة من هذا إلى بلادهم ويجدون أنفسهم فى الفراش مع زوجاتهم، فبماذا عساهم يشعرون؟ وما الذى يمكن أن تتوقعه منهم؟ إن الأمر كان مختلفا فى حرب الفولكلاند، إذ أن ٩٠٪ من الجنود العائدين عادوا على ظهر السفن ، ومن ثم قضوا عدة أسابيع فى الطريق كان لديهم خلالها فرصة تبادل الحديث عن تجاربهم فى الحرب وما مروا به من فظائع، وقد كان هذا نوعا من العلاج الجماعى . أما هؤلاء العائدون من الخليج ، فإنهم يجدون أنفسهم مع زوجاتهم بعد بضع ساعات من قيامهم بحرق العراقيين.

قال آخر إن أحد أسباب الأزمة النفسية التى يشعر بها هؤلاء هو شعورهم بالحيرة الشديدة إذ يرون أن المهمة التى أرسلوا من أجلها، وعلى الرغم من كل ما ارتكبوه من فضائع، لم تتحقق. فقد قيل لهم إن الغرض من الحرب كلها هو إسقاط صدّام حسين ووضع حدّ لحكمه الديكتاتورى ، ومن أجل هذا قاموا بقتل الآلاف المؤلفة من الناس، وهاهو ذا صدّام حسين لا زال يحكم العراق. ففيم كان هذا الأمر برمته ؟

□□□

بعد أسابيع قليلة من غزو العراق للكويت، وكانت القوات الأمريكية تتدفق على الخليج بأعداد خيالية، ألح الصحفيون على الرئيس بوش فى أن يذكر لهم السبب الحقيقى لهذا التواجد الأمريكى الكثيف فى منطقة الخليج ، فقال لهم فى النهاية إن الهدف يتلخص فى كلمة واحدة (jobs) ، أى خلق فرص عمل أكبر للأمريكيين. وقد يؤخذ هذا على أن المقصود به حماية الأسواق التى تصدر إليها السلع الأمريكية من منافسة المنافسين، أو فتح أسواق جديدة أمامها، أو توفير بترول رخيص يساعد على انتعاش الاقتصاد الأمريكى ومن ثم خلق فرص عمل أكبر، أو مجرد خلق سوق جديدة أمام تجار الأسلحة وزيادة الطلب على صناعة السلاح فى الولايات المتحدة ، مما يزيد بدوره من فرص العمل المتاحة للأمريكيين.

قلت لنفسى: ياله من نظام بديع، هذا الذى لا يجد أمامه وسيلة لخلق فرص عمل جديدة أفضل من هذه الوسيلة !

كتب أخرى للمؤلف

باللغة العربية :

١ – مقدمة إلى الاشتراكية، مع دراسة لتطبيقها فى الجمهورية العربية المتحدة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٦٦ .

٢ – مبادئ التحليل الاقتصادى ، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٧.

٣ – الاقتصاد القومى ، مقدمة لدراسة النظرية النقدية، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ .

٤ – الماركسية ، عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية السياسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد ، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ١٩٧٠.

٥ – المشرق العربى والغرب ، بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٣ .

٦ – محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر ، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٢ .

٧ – تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية ، وعن الرخاء والرفاهية ، مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٣ ، والهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ .

٨ – الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح ، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٤ .

٩ – هجرة العمالة المصرية (بالاشتراك مع اليزابيث تايلور عونى) مركز البحوث للتنمية الدولية (أوتوا) ، ١٩٨٦ .
١٠ – قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم ، دار على مختار للدراسات والنشر ، القاهرة ١٩٨٧ .
١١ – نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٩ .
١٢ – مصر فى مفترق الطرق ، دار المستقبل ، القاهرة ١٩٩٠ .
١٣ – العرب ونكبة الكويت ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩١ .
١٤ – السكان والتنمية ، بحث فى الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان مع تطبيقها على مصر ، المؤسسة الثقافية العمالية ، معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ١٩٩١ .
١٥ – الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة المصرية ، المؤسسة الثقافية العمالية ، معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ١٩٩١ .
١٦ – الدولة الرخوة فى مصر ، دار سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩٣.
١٧ – معضلة الاقتصاد المصرى ، دار مصر العربية للنشر ، القاهرة ١٩٩٤ .
١٨ – شخصيات لها تاريخ ، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ١٩٩٧ .
١٩ – ماذا حدث للمصريين ، كتاب الهلال ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٩٨ .
٢٠ – المثقفون العرب وإسرائيل ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٨ .

باللغة الإنجليزية :

1 - Food Supply and Economic Development with Special Reference to Egypt, F. Cass, London, 1966.

2 - Urbanization and Economic Development in the Arab world, Arab University in Beirut, 1972.

3 - The Modernization of Poverty: A Study in The Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970, Brill, Leiden, 1974, 1980.

(ترجم إلى اليابانية فى ١٩٧٦ ، وحاز على جائزة الدولة التشجيعية فى ١٩٧٦) .

4 - Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries, Coedited with G. MacArthur, a Special Issue of World Development, Oxford. February, 1978.

5 - International Migration of Egyptian Labour, with Elizabeth Taylor Awny, International Development Research Centre, Ottowa, 1985.

6 - Egypt's Economic Predicament, Brill, Leiden, 1995.

كتب مترجمة :

١ – التخطيط المركزى : تأليف جان تنبرجن ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٦ .

٢ مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى (بالاشتراك) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٨ .

٣ – أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، تأليف راجنار نيركسه ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٩.

٤ – الشمال – الجنوب : برنامج من أجل البقاء ، تقرير اللجنة المستقبلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلى برانت ، بالاشتراك، الصندوق الكويتى للتنمية الكويت ، ١٩٨١ .